JANUARY 2025

مؤسسة المستقلين الدولية

دراسة بحثية
بعنوان :

"مقارنة بين السياسة الإيطالية تجاه مصر وتونس: الديناميكيات السياسية والاقتصادية "

اصدار وحده الدراسات والابحاث بمؤسسة المستقلين الدولية ioi

www.ioingo.org

93 Kasr El Aini Street, El Shams Tower

ملخص تنفيذي:

مع تراجع الدور الفرنسي في دول القارة الإفريقية في منطقة الساحل الإفريقي عام 2023م، ومواجهة الحلفاء التقليديين العديد من التحديات التي أثرت سلبًا على شراكاتهم التقليدية بالدول الإفريقية، أصبح الطريق ممهدًا لبناء شراكات جديدة قائمة على التعاون المتكافئ، ومنها الشراكة الإيطالية الإفريقية، لاسيما في ضوء قيام إيطاليا بسلسلة من التعديلات في مقاربتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية تجاه إفريقيا. فإيطاليا، كغيرها من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، تسعى لتعزيز نفوذها في إفريقيا والشرق الأوسط أيضًا.

بناءً على ما سبق، تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الهام الذي تلعبه إيطاليا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعتبر كلا من مصر وتونس من الشركاء الرئيسيين لإيطاليا في المنطقة. فبينما تعتبر مصر ذات موقع استراتيجي مهم وتتمتع بموقع جغرافي متميز على البحر الأحمر وقناة السويس، تعتبر تونس أيضًا حلقة وصل وبوابة اتصال هامة بين أوروبا وإفريقيا؛ الأمر الذي يعد دافعًا أساسيًا لفهم وتحليل السياسة الخارجية الإيطالية تجاه مصر وتونس، والكيفية التي تؤثر بها تلك السياسة على علاقات ايطاليا بالبلدين، سواء على المستوى الاقتصادي أو الأمني أو فيما يتعلق بالطاقة والهجرة غير النظامية.

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور، حيث تناول المحور الأول: العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا ومصر مقارنةً بتونس، وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيطاليا وتونس وإيطاليا، واستعراض الشراكات الثنائية فيما بينهم. فمن ناحية مصر، تعتبر إيطاليا من أهم الشركاء الاقتصاديين لمصر على المستوى العالمي، حيث تتجاوز استثماراتها 3 مليار دولار، وتم إنشاء نحو 1288 مشروعًا في مختلف قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة فيما يتعلق بقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب نقل التكنولوجيا والخبرات في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وبالنسبة لتونس، لا ينفصل التوجه الإيطالي نحو تطوير العلاقات مع تونس عن هدف إيطاليا في تأمين مصالحها الاقتصادية في تونس. في هذا الصدد، يجب التنويه إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين متنوعة، فهي تشهد العديد من المشاريع والاستثمارات في قطاعات مختلفة. ومن خلال النظر إلى حجم التجارة بين تونس وإيطاليا في عام 2022، نجد أن قيمة صادرات تونس إلى إيطاليا وصلت إلى 3.45 مليار دولار، في حين صدّرت إيطاليا 3.85 مليار دولار إلى تونس.

ويتناول المحور الثاني، والذي يأتي بعنوان: "دور إيطاليا في دعم الاستقرار السياسي في كلتا الدولتين". بالنسبة لمصر، يمكن تسليط الضوء على الجهود المصرية الإيطالية في إدارة أهم ملفات السياسة الخارجية المصرية بهدف تحقيق الأمن القومي. على صعيد العلاقات المصرية الأوروبية، بدأت كل من دولتي فرنسا وإيطاليا في دعم مصر بقوة في ليبيا، بالإضافة إلى الشراكة الإيطالية المصرية في أعمال التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط.

أما بالنسبة لتونس، فقد كان لإيطاليا دور فعال في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها تونس منذ وصول الرئيس قيس سعيد إلى السلطة في 25 يوليو 2021، وذلك بعد عشر سنوات من سقوط نظام "بن علي" ومحاولة وضع دستور جديد قائم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، إلا أن هذا لم يتحقق. حيث تواجه تونس أزمة سياسية حادة نتيجة للخلاف العميق بين النظام القائم والمعارضة. ويعمق هذه الأزمة احتفاظ قيس سعيد بسلطات استثنائية لنفسه وقام بحل البرلمان، هذا فضلاً عن وضع دستور يوسع صلاحيات السلطة التنفيذية، الأمر الذي يشكل تهديدا لحقوق الإنسان.

وجاء المحور الثالث بعنوان: "الشراكات الثنائية في قضايا الأمن والهجرة غير النظامية". بالنسبة لمصر في مجال الأمن، حيث تحرص إيطاليا على التعاون والتنسيق مع مصر للحفاظ على الأمن الإقليمي، لا سيما في ظل التحديات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة في الوقت الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن كل من مصر وإيطاليا يجمعهما توافق بشأن الملف الليبي، إذ أن الوضع في ليبيا يؤثر عليهما، وتعملان على دعم جهود بناء الدولة الليبية ومنع سقوطها بيد الإرهابيين. تواجه كل من مصر وإيطاليا العديد من التحديات الأمنية، مثل تصاعد التوترات في المنطقة؛ وتُعد إيطاليا من أهم الدول التي تقدم الدعم لمصر في مواجهة التحديات الأمنية الحدودية التي قد تتعرض لها مصر.

في حين تناول المحور الرابع بعنوان: "تأثير التحولات السياسية (الثورات العربية والانتقالات السياسية) على العلاقة مع كلتا الدولتين". بالنسبة لمصر، طرأت تغيرات ضخمة على خريطة القوى السياسية في مصر عقب ثورة يناير 2011م. خلال تلك التنقلات السياسية التي مرت بها مصر، يمكن تسليط الضوء على تأثير تلك التحولات على علاقتها مع إيطاليا. فقد شهدت العلاقات السياسية والزيارات الرسمية بين مصر وإيطاليا تطورًا كبيرًا بعد فترة من التوقف أعقبت ثورة 25 يناير، حتى عاد التعاون مجددًا عند استقبال الرئيس عبد الفتاح السيسي وزير الخارجية الإيطالي "باولو جنتيلوني" عام 2015، حيث جاء ذلك اللقاء في إطار تضامن إيطاليا مع مصر في مكافحة الإرهاب.

أما بالنسبة لتونس، فقد شهدت العلاقات بين الدولتين تحولات كبيرة بسبب الثورات والانتقالات السياسية، بالأخص بعد ثورة الياسمين عام 2011. ترتب على الثورة زيادة تدفقات الهجرة غير النظامية، وبعد اندلاع الثورة في تونس، شهدت العلاقات بين البلدين تحولات كبيرة. تبنت إيطاليا موقفًا داعمًا للانتقال الديمقراطي في تونس، ودعمت الشعب التونسي في تحقيق أهدافه الديمقراطية. وقد قدمت إيطاليا الدعم والمساعدة اللازمة لتونس خلال هذه المرحلة.

المقدمة :

تلعب إيطاليا دورًا هامًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و تُعد كلا من مصر وتونس من الشركاء الرئيسيين لها في المنطقة، ويعود ذلك إلى موقع مصر الاستراتيجي على البحر الأحمر وقناة السويس، بينما تُعد تونس بوابة اتصال هامة بين أوروبا وإفريقيا، الأمر الذي يمثل دافع إلى فهم وتحليل أسباب السياسات الإيطالية تجاه مصر وتونس وكيفية تأثيرها على العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما في مجال الاقتصاد و الطاقة، حيث تُعد العلاقات الاقتصادية بمثابة عامل محوري في رسم السياسات العامة للدول. هذا فضلًا عن الشراكات الثنائية في قضايا الأمن والهجرة غير النظامية خاصة بين إيطاليا وتونس. يعزز من ذلك القرب الجغرافي بين الدولتين، حيث إن غالبية تدفقات الهجرة غير النظامية التي تصل إلى السواحل الإيطالية تكون من تونس. على الجانب الآخر تتعاون إيطاليا أيضًا مع مصر في المجال الأمني، لاسيما في تعزيز التعاون مع مصر في مكافحة التطرف والإرهاب، بالإضافة إلى دعم الاستقرار والسلام في المنطقة. بناءًا على ذلك، يمكن القول إن السياسات الإيطالية تجاه مصر وتونس تأخذ في الاعتبار مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، مع التركيز على تعزيز التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد، الأمن، والطاقة لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

المشكلة البحثية:

تهتم هذه الورقة بتحليل السياسات الإيطالية تجاه مصر وتونس في ثلاثة مجالات رئيسية: الاقتصاد، والأمن، والطاقة. كما تسلط الضوء على الاختلاف بين النهج الإيطالي تجاه كلًا من مصر وتونس بناءً على المصالح الاستراتيجية الإيطالية و العوامل الجغرافية التي تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السياسة الخارجية لإيطاليا تجاه البلدين.

التساؤلات :

تُجيب الدراسة عن تساؤل بحثي مفاده "وما هي الاختلافات بين النهج الإيطالي تجاه كل من الدولتين استناداً إلى مصالحها الاستراتيجية والجغرافية؟"

ينبع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية :

١- توضيح كيفية اختلاف السياسات الاقتصادية الإيطالية تجاه مصر وتونس؟

٢- ما هو دور إيطاليا في دعم الاستقرار السياسي داخل الدولتين؟

٣- هل يوجد تنسيق بين إيطاليا والدولتين في قضايا الأمن والهجرة غير النظامية؟

٤- إلى أي مدى أثرت التحولات السياسية على العلاقة مع كلتا الدولتين؟

الأهداف : تهدف الدراسة إلى :

١. تحليل السياسات الإيطالية تجاه مصر وتونس في مجالات الاقتصاد، الأمن، والطاقة.

٢. تسليط الضوء على الفروقات في النهج الإيطالي تجاه كل من الدولتين.

٣. بيان تأثير المصالح الاستراتيجية والجغرافية على العلاقات الإيطالية مع مصر وتونس..

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي البحث المكتبي لجمع البيانات المطلوبة. كما اعتمدت على المنهج المقارن لتحليل تلك البيانات المجمعة، والخروج بتوصيات حول سبل تعزيز العلاقات الإيطالية المصرية، والإيطالية التونسية في مجالات الاقتصاد، والهجرة غير النظامية والطاقة.

أولًا: العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا ومصر مقارنةً بتونس:

١ – العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا ومصر:

تسعى إيطاليا لأن تكون فاعل أوروبي قوي في أفريقيا، والدليل على ذلك تمسك رئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني"، بأن تكون القارة الإفريقية على أولويات اجتماعات مجموعة السبع التي استضافتها روما في يونيو الماضي. حيث تعد، بشكل عام، إفريقيا أحد أبرز مرتكزات السياسة الخارجية الإيطالية، وهو ما يتجسد بشكل واضح في توجهات السياسة الخارجية الإيطالية التي تستهدف بالدرجة الأولى تعزيز الدور الإيطالي كنقطة وصل بين أوروبا وإفريقيا وتوزيع الغاز الطبيعي من القارة الإفريقية ومنطقة البحر الأحمر إلى الداخل الأوروبي، فضلاً عن إحكام السيطرة على موجات الهجرة غير النظامية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق، أعلن وزير الداخلية الإيطالي "مانيو بيانتيدوزي"، بأن بلاده تسعى إلى إنشاء بنية تحتية أمنية في القارة الإفريقية وضخ استثمارات لبناء القدرات في قطاع الأمن والطاقة، وهو ما يتوافق مع خطة "ماتي" التي ترى بأن تنمية القارة الإفريقية تشكل عاملاً مهماً وحاسماً في منع تدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا. وتعود خطة "ماتي" بالأساس إلى المبادرة التي أطلقتها روما في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ حيث استهدفت تلك المبادرة في ذلك الوقت تأمين موارد الطاقة إلى إيطاليا، وذلك من خلال توسيع الشراكة في مختلف المجالات والقطاعات مع الدول الإفريقية، وبناء علاقات تعاونية أوسع. وقد نجحت هذه المبادرة في تعزيز صورة روما في المنطقة واعتبارها شريكًا استراتيجيًا موثوقًا فيه. وتأتي تحركات روما الحالية لإحياء هذه الخطة في سياق محاولاتها لتعزيز الحضور الإيطالي في دول القارة الإفريقية، وذلك في ظل المشهد الجيوسياسي المعقد الحالي، ورغبة الحكومة الإيطالية في معالجة العديد من القضايا الحيوية التي تواجهها، مثل ملف أمن الطاقة، والهجرة، والتنمية الاقتصادية.

في ضوء ذلك، شهدت الفترة الماضية علاقات متطورة ومتينة بين مصر وإيطاليا، لاسيما على صعيد التعاون الاقتصادي، وذلك في أعقاب اللقاء الذي عقده الرئيس عبد الفتاح السيسي مع رئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني" في إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية. يدلل ذلك على حرص الجانبين المصري والإيطالي على الاستمرار في جميع مشروعات التعاون المشترك بين البلدين في مجالات التجارة والصناعة والتكنولوجيا. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إيطاليا تعد أكبر شريك تجاري لمصر في الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام الماضي نحو 5 مليار و145 مليون دولار. بذلك، تعتبر إيطاليا من أهم الشركاء الاقتصاديين لمصر على المستوى العالمي باستثمارات تتخطى 3 مليار دولار، حيث تم إنشاء نحو 1288 مشروعًا في مختلف قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة فيما يتعلق بقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب نقل التكنولوجيا والخبرات في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

علاوة على ذلك، في الأيام القليلة الماضية، أعلن مجلس الوزراء المصري عن إطلاق الرحلة الأولى لخط "الرورو" المصري الإيطالي. وخط "الرورو" الذي يربط ميناء دمياط بميناء تريستا في إيطاليا، يساهم في خفض زمن وصول البضائع إلى يومين ونصف فقط، مقارنة بنحو 6 أيام. ومن المتوقع أن يساهم الخط في زيادة حركة الحاويات بين موانئ البحر المتوسط بنسبة 3.5% سنوياً حتى عام 2027. و يأتي هذا المشروع بهدف أن تصبح مصر مركزًا إقليميًا وإفريقيًا، بالإضافة إلى زيادة الفرص التجارية ودعم الصادرات المصرية من المنتجات الصناعية والزراعية، عن طريق تسهيل نفاذ المنتج المصري للأسواق الأوروبية.[1]

مجال الطاقة:

في الوقت الحالي، يجري فتح المزيد من المناجم في إيطاليا، والمضي قدمًا في عمليات استخراج المواد الخام المتواجدة في إيطاليا خاصة وأوروبا عامة، وذلك بهدف تقليل الاعتماد على الصين. في ضوء ذلك، تعمل المفوضية الأوروبية حاليًا على إقامة شراكات مع دول غير أوروبية لتحقيق هذا الهدف، ومنها شراكات مع كازاخستان وتشيلي. ويمكن لمصر أن تدخل ضمن هذه الشراكات، وهو ما من شأنه المساهمة في زيادة معدل الاستثمارات الأوروبية في السوق المصري.

أما في إطار التعاون المشترك بين الدولتين في ملف أمن الطاقة، والذي يعتبر أهم مسارات الشراكة بين الجانبين خلال السنوات الماضية، تأتي الشراكة المصرية مع الشركة الإيطالية "إيني" في مجال الغاز الطبيعي، بهدف الاستفادة من الإمكانات المتنوعة في مصر والمشاركة في معالجة التحدي القائم في أوروبا، على غرار مواجهة أزمة الطاقة التي تمر بها أوروبا في الوقت الحالي بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية.

وعلى صعيد تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الطاقة، قام وزير البترول والثروة المعدنية "كريم بدوي" خلال الأشهر الماضية بزيارة إلى إيطاليا، بهدف بحث سبل التعاون بين مصر وشركة "إيني" الإيطالية في أنشطة البترول والغاز. أتت هذه الزيارة في إطار سعي مصر للتأكيد على أهمية جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع الطاقة، و بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتأمين مصادر إمدادات الطاقة في المنطقة ضمن جهود مصر كمركز إقليمي.[2]

علاوة على ذلك، يحتوي مشروع السياسة الخارجية للحكومة الإيطالية على مجموعة من المشاريع الطموحة، حيث تسعى إيطاليا من خلالها إلى تعزيز دورها كمركز للطاقة في البحر المتوسط وتعزيز الربط الكهربائي والغازي، بما في ذلك مصر. إذ تقع إيطاليا في قلب البحر المتوسط وعلى مفترق القارات الثلاثة: أوروبا وإفريقيا وآسيا، وتنظر إيطاليا بموانئها وبنيتها التحتية للطاقة إلى مصر كشريك رئيسي في تنمية المنطقة بأكملها.[3]

٢- العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا وتونس:

لا ينفصل التوجه الإيطالي نحو تطوير العلاقات مع تونس عن هدف إيطاليا، الذي يتمثل في تأمين مصالحها الاقتصادية في تونس. في هذا الصدد، يجب التنويه إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين متنوعة، فهي تشهد العديد من المشاريع والاستثمارات في قطاعات مختلفة. من خلال النظر إلى حجم التجارة بين تونس وإيطاليا عام 2022، نجد أن قيمة صادرات تونس إلى إيطاليا وصلت إلى 3.45 مليار دولار، في حين صدّرت إيطاليا 3.85 مليار دولار إلى تونس. [4] وفي عام 2023 بلغت صادرات إيطاليا إلى تونس 3.62 مليار دولار.[5]

خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٤ وصلت صادرات إيطاليا إلى تونس 8,2 مليار دينار، وعلى الرغم من انخفاض ذلك بنسبة 2,8 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، إلا أنها لا تزال متقدمة على الدول الأخرى. في حين وصل حجم الواردات من تونس إلى إيطاليا 4,1 مليار دينار بما يمثل زيادة بنسبة 4,2 % مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

يُضاف إلى ذلك، يوجد في تونس أكثر من 900 شركة إيطالية، حيث تحتل إيطاليا المركز الثاني في الاستثمار الاجنبي المباشر. خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٤، بلغ الاستثمار الإيطالي في تونس 141.3 مليون دينار.[6] كما إن إيطاليا كانت الشريك التجاري الأول لتونس منذ

عام 2021. في ديسمبر 2022، تم الإعلان عن مشروع لتمديد خط كهرباء تحت البحر بين إيطاليا وتونس بتمويل يبلغ 307 مليون يورو من الإتحاد الأوروبي.[7]

وفي إطار خطة "ماتي"،[8] قد شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيطاليا وتونس تطورًا كبيرًا، حيث أن إيطاليا هي الدولة المستثمرة الأولى في قطاع الطاقة في تونس، والشريك الأول لتونس في القطاع الزراعي. [9] كما شهد عام ٢٠٢٤ تطورًا كبيرًا في العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا وتونس، فقد تم توقيع شراكة بين الدولتين تركز على الاتصالات والتحول التكنولوجي وإمدادات الطاقة، وذلك بهدف إنشاء مجموعة عمل دائمة للاتصال ومركز للذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا ودعم تونس بشكل مباشر في قطاع الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشراكة تأتي في إطار التزام الحكومة الإيطالية بتعزيز التعاون مع تونس، يُضاف إلى ذلك أن الاتفاقيات التي تم توقيعها مع تونس من شأنها أن تعزز التعاون الاقتصادي بين الدولتين، بالأخص في مجال التحول التكنولوجي وتوفير الطاقة.[10]

في سياق متصل، و في إطار الشراكة الإيطالية التونسية، حصلت تونس على قرض بقيمة 50 مليون يورو. يهدف هذا القرض إلى خفض العجز التجاري والإنفاق العام على المساعدات المخصصة لمنتجات الطاقة، هذا بالإضافة إلى تخفيف الضغوط على خزائن الدولة. [11]

في المقابل، لا تزال تونس تواجه أزمات اقتصادية حادة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد انتفاضة 2011، هذا بالإضافة إلى أثر كوفيد – ١٩، ومع هذا قامت الحكومة التونسية بمواجهة ارتفاع معدلات البطالة جزئيًا من خلال توفير فرص عمل، لكنها مازالت تواجه ارتفاع التضخم. خلال عام 2022، اتفقت تونس وصندوق النقد الدولي على شروط قرض بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي لمدة 48 شهرًا، لكن رئيس تونس رفض الصفقة تفاديًا للاضطرابات الاجتماعية التي ستنجم عن خفض الدعم وخفض فاتورة أجور القطاع العام. بناءً عليه، قامت إيطاليا بعرض مجموعة من الحوافز لإقناع تونس بقبول الصفقة من أجل دعم الاستقرار الاقتصادي داخل الدولة.[12]

هذا فضًلا عن أن الطاقة تشكل قضية بالغة الأهمية، حيث إن تخلف تونس عن سداد ديونها من شأنه أن يهدد تدفق إمدادات الغاز من الجزائر إلى روما عبر خط أنابيب الغاز ترانسميد، الذي يمر بالأراضي التونسية لمسافة 370 كيلومترًا، قبل أن يصل إلى البحر الأبيض المتوسط وصقلية. هذا بالإضافة إلى مشروع الربط الكهربائي الذي يبلغ طوله 230 كيلومتر بطاقة 600 ميغاواط.[13]

ثانيًا: دور إيطاليا في دعم الاستقرار السياسي في كلتا الدولتين.

أولاً: دور إيطاليا في دعم الاستقرار السياسي في مصر:

تهتم كل دولة من دول العالم بملفين أساسيين، الأول يتعلق بالسياسة الخارجية، والثاني متعلق بالسياسة الداخلية، حيث أن كلا الملفين يشملان كل ما يتعلق بمقومات الدولة.

١-تغير الخريطة السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير

طرأت تغيرات ضخمة على خريطة القوى السياسية في مصر عقب ثورة يناير 2011م وحتى الوقت الحالي. فبعد سقوط نظام مبارك، ظهرت العديد من القوى السياسية والجماهيرية، الحزبية

وغير الحزبية، الدينية وغير الدينية. كانت أولى مراحل تغير الخريطة السياسية المرحلة التي تلت فترة سقوط نظام مبارك، تلك الفترة التي اتسمت بظهور عدد ضخم من القوى السياسية التي تمثل مختلف التيارات السياسية. ويمكن إرجاع سبب حالة التنوع وهذا العدد الضخم من القوى السياسية إلى أكثر من عامل. أولها: طبيعة مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة السياسية بفعل الثورة، حيث تتسم هذه الفترة بظهور عدد كبير من القوى السياسية. ويتعلق ثانيها بعدم وجود خطوط تمايز واضحة بين الأحزاب من ناحية، والحركات الجماهيرية من ناحية أخرى. ويتعلق العامل الثالث بموقف الإدارة الانتقالية في هذه المرحلة، ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي أشرف على إدارة المرحلة من فبراير 2011 إلى يونيو 2012. فقد اتسم موقف المجلس بدرجة كبيرة من الحياد والوقوف على مسافة ثابتة من جميع القوى السياسية والجماهيرية، وعدم اتخاذ موقف مسبق من تيار سياسي بعينه[14].

٢-المرحلة الانتقالية في 2012م

وهي المرحلة التي تم إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية فيها وتسليم السلطة، وحتى ثورة 2013م وسقوط نظام الإخوان المسلمين. فقد اتسمت هذه المرحلة بإعادة فرز القوى السياسية والحركات الجماهيرية على أساس ديني.

خلال تلك التنقلات السياسية التي مرت بها مصر، يمكن تسليط الضوء على تأثير تلك التنقلات والتغيرات التي شهدتها مصر على علاقتها مع إيطاليا. فقد شهدت العلاقات السياسية والزيارات الرسمية بين مصر وإيطاليا تطورًا كبيرًا بعد فترة من التوقف أعقبت ثورة 25 يناير، إلا أنها عادت مرة أخرى عند استقبال الرئيس عبد الفتاح السيسي لوزير الخارجية الإيطالي "باولو جنتيلوني" عام 2015م. حيث جاء ذلك اللقاء في إطار تضامن إيطاليا مع مصر في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد العملية الإرهابية التي تعرضت لها القنصلية الإيطالية.

بحث الجانبان إمكانية توافر العديد من الفرص الاستثمارية في مصر، والتأكيد على أن الشركات الإيطالية مرحب بها للعمل في كافة القطاعات مثل النفط والغاز والبنية التحتية. فقد أكدت إيطاليا على دعمها الكامل لمصر من خلال دفع وتشجيع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواصلة الجهود لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف. كما عملت على توسيع التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، ودعم الدور المحوري الذي تلعبه مصر في المنطقة.[15]

ثانيًا: دور إيطاليا في دعم الاستقرار السياسي في تونس

إن استقرار تونس أمر بالغ الأهمية من أجل استقرار منطقة البحر المتوسط بأكملها. كان لإيطاليا دور فعال في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها تونس[16]منذ وصول الرئيس قيس سعيد إلي السلطة في 25 يوليو 2021، وذلك بعد عشر سنوات من سقوط نطام "بن علي "، ومحاولة وضع دستور جديد قائم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، إلا أن هذا لم يتحقق. حيث تواجه تونس أزمة سياسية في ظل نظام حاكم استبدادي، فقد احتفظ سعيد بسلطات استثنائية لنفسه وقام بحل البرلمان، هذا فضًلا عن وضع دستور يوسع صلاحيات السلطة التنفيذية، الأمر الذي يُهدد حقوق الإنسان.

يُضاف إلى ذلك أن للرئيس سلطة تعيين القضاة و إقالتهم، وقد قام بفصل 57 قاضيًا. بالإضافة إلى إصدار قوانين تم بموجبها تقييد حرية التعبير، والتي استُخدمت لفتح تحقيقات ضد معارضي الحكومة، هذا فضًلا عن اعتقالات المعارضة. عليه، فإن سياسات سعيد خلال فترة التضخم المرتفع أدت إلى تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فضلاً عن العنف ضد اللاجئين،

الأمر الذي اتضح خلال خطاب عنصري وكاره للأجانب ضد اللاجئين من دول جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا. وبالتالي نتج عن ذلك رد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وبعض الدول الأوروبية بقوة على سياسات سعيد؛ إلا أن موقف إيطاليا كان مختلفًا، الأمر الذي يفسر امتناع إيطاليا عن انتقاد نظام سعيد الاستبدادي، [17] بل تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي.

تلعب إيطاليا دورًا هامًا في دعم الاستقرار السياسي في تونس من خلال عدة مبادرات. ومن بين الأمثلة على دور إيطاليا في دعم الاستقرار السياسي في تونس: دعم تونس في مرحلة ما بعد الثورة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية، وتقديم القروض والمنح لتعزيز الاقتصاد وهذا سيتم إيضاحه لاحقًا. هذا فضلًا عن تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات متعددة مثل التجارة والاقتصاد والثقافة والتعليم والتعاون الأمني. بالإضافة إلى دعم تونس داخل المؤسسات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة، على سبيل المثال محاولة وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاجاني إقناع صندوق النقد الدولي بالإفراج عن قرض بقيمة 1.9 مليار دولار لتونس. هذا فضلًا عن دعوة رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني الإتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم الفوري لتونس التي تواجه حاليا أزمة اقتصادية حادة.[18]

يُضاف إلى ذلك تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات والاتصالات الرسمية، فقد زارت رئيسة الوزراء "جيورجيا ميلوني" تونس أربع مرات منذ بداية ولايتها، مما يؤكد الصداقة الوثيقة بين البلدين. هذا فضلًا عن تقديم الدعم السياسي واللوجستي لتعزيز الديمقراطية وحكم القانون في تونس، ودعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

ثالثًا: الشراكات الثنائية في قضايا الأمن والهجرة غير النظامية:

أولاً: الشراكة الثنائية بين مصر وإيطاليا في قضايا الأمن والهجرة غير النظامية:

1-الأمن:

تواجه كل من مصر وإيطاليا العديد من التحديات الأمنية، على غرار تصاعد التوترات والتصعيدات في المنطقة؛ حيث توجد تحديات مشتركة بين البلدين، مثل ملف مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية. تحرص إيطاليا على التعاون والتنسيق مع مصر للحفاظ على الأمن الإقليمي، لاسيما في ظل التحديات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة في الوقت الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن مصر وإيطاليا يجمعهما توافق بشأن الملف الليبي، حيث تعملان على دعم جهود بناء الدولة الليبية ومنع سقوطها بيد الإرهابيين.

بناءً على ما سبق، تحتاج الدولتان إلى تنسيق جهودهما بشأن القضايا الإقليمية المختلفة. حيث تُعد إيطاليا من أهم الدول التي تقدم الدعم لمصر في مواجهة التحديات الأمنية الحدودية التي قد تتعرض لها مصر في ظل التوترات الحالية بالمنطقة، وتشمل هذه التحديات ملف الهجرة غير الشرعية والعلاقات العسكرية الثنائية وغيرها من الملفات الهامة.[19]

أ- الملف الليبي:

تحتل ليبيا أولوية قصوى بالنسبة لإيطاليا نظرًا لمصالحها الاستراتيجية فيها من ناحية، وقربها الجغرافي منها ومدى تأثير التطورات الداخلية الليبية على الأمن القومي الإيطالي من ناحية أخرى. وبرغم ما توصل إليه مؤتمر برلين من نتائج تؤكد أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع

في ليبيا، وتعهد جميع الأطراف بخفض التصعيد واحترام اتفاق وقف إطلاق النار، إلا أنه لا يزال هناك جدل حول مدى احترام الأطراف المختلفة لنتائج هذا المؤتمر.[20]

في إطار مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية، تم العمل على بناء المركز المصري الإيطالي، على غرار المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومة المصرية والحكومة الألمانية، حيث يهدف إلى تعزيز التعاون والجهود المشتركة بين الجانبين بهدف دعم هجرة اليد العاملة والتعاون عبر الشراكات الاستراتيجية. إن مصر وإيطاليا مهتمتان بتعزيز العمل الثنائي والعمل على تعزيز الهجرة الأمنية.[21]

ب- ملف الهجرة غير النظامية:

في إطار مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية تم العمل علي بناء المركز المصري الإيطالي علي غرار المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج، الذي يهدف إلي تعزيز التعاون بين الحكومة المصرية والحكومة الألمانية، حيث يهدف إلي تعزيز التعاون والجهود المشتركة بين الجانبين بهدف دعم هجرة اليد العاملة والتعاون عبر الشراكات الاستراتيجية. إن مصر وإيطاليا مهتمان بتعزيز العمل الثنائي والعمل علي تعزيز الهجرة الأمنية.

في سياق متصل، تعتبر مصر أفضل شريك إفريقي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ففي إطار ذلك التعاون تم عقد عدة اتفاقيات من ضمنهم اتفاقية تنص علي الطرد السريع للمهاجرين المصرين غير الشرعيين من إيطاليا, حيث نما عدد المهاجرين في إيطاليا منذ عام 2013، بسبب الاضطرابات التي تعرضت لها المنطقة ذلك الوقت. فقد أصبحت هذه الاتفاقيات أكثر حيوية بالنسبة للحكومة الإيطالية، إذ أن الجانبين يلعبان دور أوسع في احتواء الهجرة بسبب ما يتعلق بها من قوانين قاسية ضد المتاجرين بالبشر. حيث تعتبر إيطاليا نقطة لانطلاق اللاجئين الذين وصل عددهم أكثر من 180 ألف عام 2016 عن طريق البحر.[22]

ثانيًا: الشراكة الثنائية بين إيطاليا وتونس في قضايا الأمن والهجرة غير النظامية

تواجه تونس العديد من التحديات الأمنية؛ تُعد إيطاليا من أهم الدول التي تقدم الدعم لتونس في مواجهة التحديات الأمنية التي تشمل ملف الهجرة غير الشرعية وملف مكافحه الارهاب وغيرها من الملفات الهامة.

١-ملف الهجرة غير النظامية: قبل توقيع اتفاق الهجرة بين إيطاليا وليبيا عام ٢٠١٧، كانت نسبة الهجرة غير النظامية من ليبيا إلى إيطاليا ٩١ %، وهي بذلك كانت الوجهة الأساسية لمعظم المهاجرين، لكن اختلف الأمر بعد توقيع الاتفاق، وأصبحت تونس نقطة العبور الأساسية للمهاجرين؛ عام 2019، كان 36 % من المهاجرين من ليبيا، و32 % من تونس. أما في العام 2020، فقد وصل إلى إيطاليا 43 % من تونس، و38 % من ليبيا. كما احتلت تونس المركز الأول في أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين تمت إعادة ترحيلهم من إيطاليا إلى دول شمال إفريقيا لسنة 2021، خلال عام ٢٠٢٢ وصل إلى إيطاليا 32 ألف مهاجر على قوارب متهالكة بينهم 18 ألف من تونس، في حين عام 2023، بلغت نسبة الوافدين إلى إيطاليا 61% من تونس و33 % من ليبيا.[23] في هذا الإطار، يمثل احتواء الهجرة أولوية سياسية للحكومة اليمينية في إيطاليا.[24]

وقد تمكنت تونس خلال سنة 2023 من إحباط أكثر من ٦٠٠٠ عملية اجتياز للحدود، وإيقاف 80 ألف مهاجر غير نظامي؛ قد تم رصد وصول 258 مهاجرًا غير نظامي من تونس إلى السواحل الإيطالية خلال يناير عام٢٠٢٤، بما يمثل انخفاض بنسبة 25%عن نفس الشهر عام ٢٠٢٣[25]

توجد عدة اتفاقيات بين الجانبين للسيطرة على هذا الملف الشائك منها: اتفاقيه عام 1998: بموجبها تلتزم الحكومة التونسية بتنفيذ ضوابط على سواحلها مقابل حصص الهجرة السنوية المخصصة للمواطنين التونسيين.[26] اتفاق عام 2003 يهدف إلى تعزيز التعاون المشروط بين الدولتين، حيث انه مقابل حصص هجرة العمالة، توفر ايطاليا لتونس التدريب وبناء القدرات التقنية لقوات الشرطة التونسية للسيطرة على الحدود البحرية. هذا فضلًا عن اتفاق 2009، واتفاق 2011 يهدف إلى إحكام السيطرة على الهجرة غير النظامية.[27] وقعت تونس عام 2023 مذكرة تفاهم شاملة مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير النظامية ودعم الاقتصاد التونسي، وفي أكتوبر ٢٠٢٤ وقعت تونس وإيطاليا مذكرة تفاهم للتعاون في مواجهة تدفقات الهجرة، في هذا الأطار تعهدت إيطاليا لتونس بتوظيف 2000 شاب تونسي على مدى ثلاثة سنوات من عام ٢٠٢٤: ٢٠٢٦ ، ضمن المؤسسات الإيطالية، الهدف من هذه الاتفاقات هو الحد من تدفق الهجرة غير النظامية وحصول التونسيين علي عقود عمل رسمية. [28] في عام ٢٠٢٤، وقعت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني ثلاث اتفاقيات مع الرئيس التونسي "قيس سعيد"؛ وبالتالي تؤكد التبادلات الدبلوماسية المتكررة والاتفاقيات الشاملة بين تونس وإيطاليا على أهمية تونس المتنامية في إطار السياسة الخارجية الإيطالية، نظرًا لكونها نقطة انطلاق رئيسية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. عليه، في إطار استراتيجية إيطاليا لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع تونس ومعالجة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، قدمت إيطاليا 105 ملايين يورو نقدًا وخطوط ائتمان لتونس؛[29] يشمل هذا المبلغ 50 مليون يورو نقدًا بهدف تعزيز كفاءة الطاقة ومشاريع الطاقة المتجددة في تونس وخط ائتمان بقيمة 55 مليون يورو لدعم الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة، كما قدم الإتحاد الأوروبي صفقة بقيمة مليار يورو مع تونس، بهدف المساعدة في وقف الهجرة غير النظامية.[30]

2-الأوضاع المتدهورة في ليبيا: إن التوترات في ليبيا تؤثر بشكل سلبي على أمن ومصالح إيطاليا، بالتالي تسعى دائمًا إلى حماية مصالحها وتحقيقا لهذه الغاية، تبذل إيطاليا جهودًا لتطوير التعاون الثنائي مع الدول المجاورة لليبيا، بالأخص تونس، حيث أن استقرار هذه الدول أمر بالغ الأهمية لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية للأزمة الليبية وتأمين مصالحها في ليبيا.

٣-زيادة التنسيق ضد المنظمات الإرهابية: هذه الجماعات الإرهابية تتغلغل داخل دول جنوب البحر المتوسط وتعمل على تنفيذ عمليات إرهابية داخل تلك الدول. ونتيجة لذلك، تعتبر روما زيادة التنسيق الأمني مع هذه الدول للحد من قدرة هذه المنظمات على تنفيذ مثل هذه الهجمات المحتملة.[31]

يربط بين تونس وإيطاليا علاقات تاريخية نظرًا للقرب الجغرافي والتحديات الأمنية المشتركة، خلال الأشهر العشر الأولى من عام ٢٠٢٤، تم إجراء ٤٦ تدريب عسكري بين القوات المسلحة الإيطالية والتونسية.[32]في إطار التعاون العسكري الثنائي بين إيطاليا وتونس، زار رئيس أركان الجيش التونسي ووفد مرافق له خلال شهر سبتمبر الماضي إيطاليا لمناقشة التعاون بين الدولتين في التدريب والمناورات المشتركة، وزيادة الزيارات المتبادلة من أجل تبادل الخبرات وتعزيز

التعاون العسكري.، كما قد حضر وزير الدفاع الإيطالي اجتماع اللجنة العسكرية الإيطالية التونسية الخامس وعشرين في تونس. [33]

رابعًا: تأثير التحولات السياسية (الثورات العربية والانتقالات السياسية) على العلاقة مع كلتا الدولتين.

١-أثر التحولات السياسية في مصر على علاقاتها بإيطاليا

أ- تغير الخريطة السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير

طرأت تغيرات ضخمة على خريطة القوي السياسية في مصر عقب ثورة يناير 2011م وحتي الوقت الحالي, فبعد سقوط نظام مبارك ظهرت العديد من القوي السياسية والجماهيرية, الحزبية وغير الحزبية، الدينية وغير الدينية. كانت أولي مراحل تغير الخريطة السياسية هي المرحلة التي تلت فترة سقوط نظام مبارك، تلك الفترة التي اتسمت بظهور عدد ضخم من القوي السياسية مثلت مختلف التيارات السياسية. ويمكن إرجاع سبب حالة التنوع وهذا العدد الضخم من القوي السياسية إلي أكثر من عامل, أولهما: طبيعة مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة السياسية بفعل الثورة، حيث تتسم هذة الفترة بظهور عدد كبير من القوي السياسة. ويتعلق ثانيها بعدم وجود خطوط تمايز واضحة بين الأحزاب من ناحية والحركات الجماهيرية من ناحية أخري. ويتعلق العامل الثالث بموقف الإدارة بموقف الإدارة الانتقالية في هذه المرحلة، ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي أشرف على إدارة المرحلة من فبراير ٢٠١١ إلى يونيو ٢٠١٢. فقد اتسم موقف المجلس بدرجة كبيرة من الحياد والوقوف على مسافة ثابتة من جميع القوى السياسية والجماهيرية وعدم اتخاذ موقف مسبق من تيار سياسي بعينة.[34]

2- المرحلة الانتقالية في 2012م، وهي المرحلة التي تم إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة، وحتي ثورة 2013م وسقوط نظام الإخوان المسلمين, فقد اتسمت هذة المرحلة بإعادة فرز القوي السياسية والحركات الجماهيرية علي أساس ديني.

في خلال تلك التنقلات السياسية التي مرت بها مصر، يمكن تسليط الضوء على تأثير تلك التنقلات والتغيرات التي شهدتها مصر على علاقتها مع إيطاليا. فقد شهدت العلاقات السياسية والزيارات الرسمية بين مصر وإيطاليا تطور كبير بعد فترة من التوقف أعقبت ثورة 25 يناير، إلى أن عادت مرة أخري عند استقبال الرئيس عبد الفتاح السيسي وزير الخارجية الإيطالي "باولو جنتيلوني" عام 2015م، حيث جاء ذلك اللقاء في إطار تضامن إيطاليا مع مصر في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد العملية الإرهابية التي تعرضت لها القنصلية الإيطالية. وبحث الجانبان إمكانية توافر العديد من الفرص الاستثمارية في مصر، والتأكيد على أن كفة الشركات الإيطالية مرحب بها للعمل في كافة القطاعات مثل، النفط والغاز والبنية التحتية.

فقد أكدت إيطاليا على الدعم الكامل لمصر من خلال دفع وتشجيع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة الجهود مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف. والعمل على توسيع التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، ودعم الدور المحوري التي تلعبة مصر في المنطقة.

ثانيًا: أثر التحولات السياسية على علاقات إيطاليا وتونس:

تربط بين إيطاليا وتونس علاقات تاريخية، فقد شهدت العلاقات بين الدولتين تحولات كبيرة بسبب الثورات والانتقالات السياسية، بالأخص داخل تونس بعد ثورة الياسمين عام ٢٠١١،

ترتب على الثورة زيادة تدفقات الهجرة غير النظامية، حيث أنه خلال بداية عام 2011، سجلت السلطات الإيطالية وصول 43 ألف شخص إلى حدودها البحرية.[35]

عليه، فإنه بعد اندلاع الثورة في تونس، شهدت العلاقات بين البلدين تحولات كبيرة. تبنت إيطاليا موقفًا داعمًا للانتقال الديمقراطي في تونس ودعمت الشعب التونسي في تحقيق أهدافه الديمقراطية. وقد قدمت إيطاليا الدعم والمساعدة اللازمة لتونس خلال هذه المرحلة.

يُدلل على ذلك زيارة الرئيس الإيطالي لتونس عام ٢٠١٢، لمدة يومين وكان يرافقه وزير الخارجية الإيطالي؛ جدير بالذكر انه أول رئيس لدولة من دول الاتحاد الأوروبي تتاح له الفرصة للتحدث أمام الجمعية التأسيسية التونسية، وقد أكد على أهمية ضمان تمثيل البرلمان على أوسع نطاق، كما أكد على أنه من واجب إيطاليا مساعدة الديمقراطية التونسية، كما أطلقت إيطاليا وتونس شراكة استراتيجية من خلال إعلان مشترك وقعه الوزير الإيطالي تيرتزي ونظيره التونسي رفيق عبد السلام، تضمن التزام إيطاليا بمساعدة تونس على الدخول في "شراكة مميزة" مع الاتحاد الأوروبي وضمان تقديم الاتحاد الأوروبي دعمًا كبيرًا لجهود تونس لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[36] وقد عقدت تونس وإيطاليا اتفاقية بموجبها حصلت تونس على قرض إيطالي بقيمة 73 مليون يورو لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد تم التوقيع على هذا البروتوكول في نوفمبر عام ٢٠١١.[37] هذا فضلًا عن زيارة وكيل وزارة الخارجية الإيطالية لتونس عام ٢٠١٤ لحضور المؤتمر الدولي "استثمر في تونس"، في إطار الجهود التي تبذلها إيطاليا لدعم عملية الانتقال الديمقراطي التي تخوضها تونس، وهي الجهود التي أقرها إعلان الشراكة الاستراتيجية في مايو 2012. بالإضافة إلى أن استثمارات شركة إيني الإيطالية في تونس كانت أكثر من 600 مليون دولار في تونس عام 2012، تهدف استثمارات الشركة إلى تطوير الحقول النفطية في تونس، وتعزيز قطاعات التنقيب.[38]

الخاتمة:

تلعب إيطاليا دور حيوي وهام في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، وتعتبر كل من مصر وتونس من الشركاء المهمين لها في المنطقة. حيث تقع مصر في موقع استراتيجي وتمتلك مقومات طبيعية تجعلها مركز إقليمي ولها دور مؤثر وحيوي في كافة القضايا المتعلقة بالمنطقة سواء علي مستوي الشرق الأوسط أو علي مستوي القارة الإفريقية, بالنسبة لتونس فهي تعتبر بوابة إتصال هامة بين قارتي أوروبا و إفريقيا. تلك العوامل تمثل دافع إلى فهم وتحليل السياسة الخارجية الإيطالية تجاه مصر وتونس، إذ تعد العلاقات الاقتصادية هي العامل المحوري والرئيسي في رسم توجهات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الدولتين، بالإضافة إلي القضايا الهامة بالنسبة لإيطاليا مثل, قضية الهجرة غير النظامية والأمن والطاقة ومكافحة الإرهاب والعلاقات العسكرية الثنائية بين إيطاليا ومصر وتونس. تعتبر كلًا من مصر وتونس شركاء رئيسيين لإيطاليا، فقد أتضح ذلك من خلال الشراكات الثنائية والتوجة نحو المزيد من تعزيز التعاون في قطاعات مختلفة مثل: القطاع الصناعي والزراعي والتكنولوجي، فضلا عن الاستكشفات البترولية في منطقة البحر المتوسط. إذا يمكننا القول بأن السياسة الخارجية الإيطالية تجاه مصر وتونس تأخذ في الاعتبار تحقيق مصالحها الاستراتيجية والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

التوصيات:

في سياق استعراض المحاور السابقة التي تم عرضها في الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات التي تتعلق بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الثلاث، والتعاون فيما بينهم في مجال الأمن والطاقة وملف الهجرة غير النظامية.

علي المستوي الاقتصادي

- تبسيط الإجراءات الجمركية من خلال تقليل الرسوم الجمركية علي المنتجات المتبادلة بين الدول الثلاث.
- تشجيع الاستثمار المباشر بين الشركات في الدول الثلاث وذلك عن طريق توفير حوافز الاستثمار وتبسيط الإجراءات القانونية
- الاستفادة من الاتفاقيات التجارية القائمة بين الدول الثلاث مثل اتفاقية أغادير لتعزيز التجارة والاستثمار.

علي المستوي الأمني

- تعزيز أليات تبادل المعلومات الاستخباراتية حول التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة.
- حماية الحدود وذلك من خلال تنفيذ دوريات مشتركة لحماية الحدود البرية والبحرية وتجهيز قوات حرس الحدود بأحدث التقنيات.

علي مستوي الهجرة غير النظامية

- تعاون الدول الثلاث في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال تفعيل التنمية الاقتصادية والعمل على تعزيز الاقتصاد المحلي في مصر وتونس باعتبارهما دول مصدرة للهجرة.
- عقد اتفاقيات دولية تتناول تنظيم الهجرة غير النظامية وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين.
- تقديم دعم دولي لتونس لمعالجة أسباب الهجرة بسبب موقعها الجغرافي، حيث يتطلب ذلك تضافر الجهود على المستويين الوطني والإقليمي والدولي.

ملف الطاقة

- تطوير شبكات الكهرباء , حيث من المفترض أن يتم العمل علي تسريع وتوسيع ربط الشبكات بين الدول الثلاث لتمكين تبادل الطاقة بسهولة .
- الاستثمار في الطاقة المتجددة, من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة بين الدول الثلاث مثل الطاقة الشمسية والرياح.
- دعم البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة وتطوير تقنيات جديدة لتخزين الطاقة.
- التعاون في مجال الغاز الطبيعي من خلال تطوير شبكات أنابيب الغاز الطبيعي واستغلال موارد الغاز الطبيعي المتاحة في المنطقة لتلبية الاحتياجات.

[1]سكاي نيوز عربية، **مصر.. إطلاق أولي رحلات خط الرورو لتعزيز التجارة مع أوروبا**، تاريخ النشر: 29 نوفمبر 2024، متاح علي الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/business/175839

[2] الاقتصاد والأعمال، **وزير البترول يبحث سبل التعاون في مجال الطاقة بين مصر و شركة إيني الإيطالية**، تاريخ النشر: 4 سبتمبر 2024م, متاح علي الرابط التالي: https://www.iktissadonline.com/news/2024/09/04

[3] **Decode39**, AI,Space,energy underpinBolstering of Italy- Egypt ties, issuance date in 23 April 2024, avaliable at: https://decode39.com/8990/ai-space-energy-italy-egypt

[4] **Observatory of Economic Complexity**, Tunisia/Italy, 2022,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Foec.world%2Fen%2Fprofile%2Fbilateral-country%2Ftun%2Fpartner%2Fita&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[5] **Trading Economics**, Italy Exports to Tunisia, 2024,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Ftradingeconomics.com%2Fitaly%2Fexports%2Ftunisia&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[6] انتصار عنتر، **زيادة خجولة للاستثمارات الأجنبية في تونس**، Independent عربية، ٢٠٢٤، الرابط التالي : https://n9.cl/7dfcel

[7] **Nova news**، صنع في إيطاليا يحظى بتقدير متزايد في تونس والصادرات تقاوم الأزمة, 2024، متاح على الرابط التالي : : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.agenzianova.com%2Far%2Fnews%2Fmade-in-italy-sempre-piu-apprezzato-in-tunisia-lexport-resiste-alla-crisi%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F

[8] **خطة ماتي** : هذه الخطة تضع "أسس نموذج جديد للشراكة بين إيطاليا وبلدان القارة الأفريقية، بما فيها تونس، لتعزيز التنمية المستدامة المتكاملة ومتعددة القطاعات.

[9] **Nova news**، إيطاليا و تونس نحو نموذج شراكة جديد، ٢٠٢٤،الرابط التالي: https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.agenzianova.com%2Far%2Fnews%2F%25D8

[10] **Decode39**, The Mattei Plan strengthens strategic cooperation between Italy and Tunisia, 2024,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fdecode39.com%2F9085%2Fthe-mattei-plan-strengthens-strategic-cooperation-between-italy-and-tunisia%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[11] **Cdp**, Italy-Tunisia agreement: 50 million for the country's energy sector Reform, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.cdp.it%2fsitointernet%2Fpage%2Fen%2Fitaly_tunisia_agreement_50_million_for_the_country_s_energy_sector_reforms%3FcontentId%3DPRG48694&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[12] Karam Saeed, **The motivations behind Italy's Continued Support for Tunisia**, Arab Wall, 2023, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Farabwall.com%2Fen%2Fthe-motivations-behind-italys-continued-support-for-tunisia%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[13] Francesco Meriano, **Italy looks to Tunisia for a solution**, medDr LEONARDO FOUNDATION, 2023,Availableat: https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.med-or.org%2Fen%2Fnews%2Ftra-roma-e-cartagine-nel-mediterraneo-allargato-meloni-e-litalia-nella-corsa-per-tunisi&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[14] سمير فرج، **كيف نجحت مصر في تحقيق الاستقرار السياسي**، تاريخ النشر: 31 أغسطس 2023, متاح علي الرابط التالي : https://gate.ahram.org.eg/daily/News/204597/4/912370/

[15] Karim merzan, **Can Italy play an effective role In helping stabilize the Mediterranean region?,** issuance date 31 march 2023, avaliable at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource /

[16] **KUNA**, US Italy agree to bloster stability In mediterraneanTunisia, 2023, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.kuna.net.kw%2FArticleDetails.aspx%3Fid%3D3099897%26language%3Den&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[17] Michaël Ayari, Riccardo Fabiani, **To Deal or Not to Deal: How to Support Tunisia out of Its Predicament**, Istituto Affari Internationali, 2023, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.Iai.it%2Fen%2Fpubblicazioni%2Fdeal-or-not-deal-how-support-tunisia-out-its-predicament&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[18] Karam Saeed, **The motivations behind Italy's Continued Support for Tunisia**, Arab Wall, 2023, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Farabwall.com%2Fen%2Fthe-motivations-behind-italys-continued-support-for-tunisia%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[19] **مجلة الشرق الأوسط** " كوب 27 .. مصر و إيطاليا لتعزيز التعاون في مجال أمن الطاقة, تاريخ النشر: 7 نوفمبر 2022, متاح علي الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/3974566/

[20] **- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة,** تأمين النفوذ.. دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية" , تاريخ النشر 28 يناير 2020, متاح علي الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5225

[21] **سكاي نيوز عربية, "**إيطاليا وليبيا .. تقارب لتجنب ما حذر منه معمر القذافي", تاريخ النشر: 4 ديسمبر 2021, نتاح علي الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1484385

[22] **European Interest in Egyptian Stability: The Case of Italy,** valentina comintti, issuance date at : 23 october 2017, available at : https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2018/05/European-Interest-in-Egyptian-Stability_.pdf

[23] **MALCOLM H. KERR CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER,** Tunisia's Transformation Into a Transit Hub: Illegal Migration and Policy Dilemmas, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fcarnegieendowment.org%2Fresearch%2F2024%2F03%2Ftunisias-transformation-into-a-transit-hub-illegal-migration-and-policy-dilemmas%3Flang%3Den%26center%3Dmiddle-east&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[24] Debbie Mohnblatt, As **African Migration to Europe Spikes, Tunisia Takes Center Stage In Italy's Foreign Policy Agenda**, The medialine, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fthemedialine.org%2Fby-region%2Fas-african-migration-to-europe-spikes-tunisia-takes-center-stage-in-italys-foreign-policy-agenda%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[25] المنجي السعيداني، **تونس وإيطاليا تبحثان ملف الهجرة غير النظامية إلى أوروبا**، الشرق الأوسط، ٢٠٢٤،الرابط التالي : : https://n9.cl/0r50r5

[26] **ASGI**, Italy-Tunisia repatriation agreements: as numbers of enforced removals rise, much is still to be known, 2021,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.asgi.It%2Fen%2Fsciabaca-oruka%2Fitaly-tunisia-repatriation-agreements-as-numbers-of-enforced-removals-rise-much-is-still-to-be-known%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[27] هيثم بن زيد، **اتفاقيات التعاون التونسية الأوروبية في مجال الهجرة: عندما تتحول تونس إلى حارسة للحدود الجنوبية لأوروبا**، المفكرة القانونية، ٢٠٢٠،الرابط التالي: https://n9.cl/z5di7k

[28] حمادي معمري، **شباب تونس في نفق توظيف المهاجرين داخل إيطاليا**، INDEPENDENT عربية، ٢٠٢٤،الرابط التالي: https://n9.cl/z5di7k

[29] **وكالة أنباء البحرين**، إيطاليا: تمويلات لتونس بقيمة 105 ملايين يورو للحد من الهجرة، ٢٠٢٤،الرابط التالي: https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.bna.bh%2F.aspx%3Fcms%3Dq8FmFJgiscL2fwIzON1%252BDha%252FsbS%252BpvuaCegf2ZVCCpw%253D&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[30] **The Guardian**, EU signs off €1bn deal with Tunisia to help stem Irregular migration, 2023, Available at:https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.theguardian.com%2Fworld%2F2023%2Fjul%2F16%2Feu-deal-with-tunisia-help-stem-irregular-migration&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[31] سالم علي البرقي، **العلاقات الإيطالية التونسية منذ عام ٢٠١١**،مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد ٤٥،عدد ٣، ٢٠٢٣،ص ٤٥ : ٤٨.

[32] **Tunisia Telegrah**, خلال سنة واحدة ٤٦ تمرين عسكري بين تونس وإيطاليا، ٢٠٢٤،الرابط التالي : https://search.app?link=https%3A%2F%2Ftunisie-telegraph.com%2Ftunisie-%25D8%25AA%25D9%2588%25D9%2586%25D8%25B3%2F%25D8%25AE%25D9%2584%25D8%25A7

%25D9%2584-%25D8%25B3%25D9%2586%25D8%25A9-%25D9%2588%25D8%25A7%25D8%25AD%25D8%25AF%25D8%25A9-46 -

[33] **MINISTERO DELLA DIFESA**, Tunisian delegation on official visit to Italy, 2024,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.esercito.difesa.it%2Fen%2FNews%2FPagine%2Fdelegation_tunisian_Italy.aspx&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[34] محمد فايز فرحات, **"تغير الخريطة السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير"**, تاريخ النشر: 26 يناير 2017, متاح علي الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/15216.aspx

[35] **Migration Policy Institute**, Revolution and Political Transition In Tunisia: A Migration Game Changer?, 2015,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.migrationpolicy.org%2Farticle%2Frevolution-and-political-transition-tunisia-migration-game-changer&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[36] **Ministero degli Affari Esterie della Cooperazione International**, Napolitano addresses the Tunisian Constituent Assembly: “Strategic partnership” a model for Mediterranean countries, 2012,Available at :https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.esteri.it%2Fen%2Fsala_stampa%2Farchivionotizie%2Fapprofondimenti%2F2012%2F05%2F20120517_napolitano_partenariato_strategico%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[37] **Ministero degli Affari EsterE della Cooperazione Internationale**, Cooperation: Tunisia, 73 million In credit for SMEs, 2012,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.esteri.It%2Fen%2Fsala_stampa%2Farchivionotizie%2Fapprofondimenti%2F2012%2F07%2F20120709_cooptunipmi%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[38] **Ministero degli Affari Esteri e della Cooperazione Internationale,** Italy-Tunisia: The Tunisian model must act as a challenge to Islamic extremism, 2014,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.esteri.it%2Fen%2Fsala_stampa%2Farchivionotizie%2comunicati%2F2014%2F09%2F20140908_Italiatunisiadellavedova%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2